



ماء العينين: "العدالة والتنمية" منخرط في الجهود الوطني للارتقاء بمنظومة مكافحة غسل الأموال

أكدت أمينة ماء العينين عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، أن البرلمان المغربي لا يتحمل أي مسؤولية في تأخير القانون المتعلق بغسل الأموال، معتبرة في مداخلة باسم الفريق، خلال جلسة المناقشة والتصويت، على هذا القانون، أنه كان يجب أن يكون جاهزا قبل هذه المرحلة.

ونوهت ماء العينين، في الجلسة نفسها المنعقدة يوم الثلاثاء 19 أبريل 2021، بالجهود الوطني لتطوير منظومة مكافحة غسل الأموال وتهويل الإرهاب، وفاءا للالتزامات الدولية خاصة بعد التقرير الثاني لـ 2019، والذي تم فيه تصنيف المغرب من لدن مجموعة غافي في منطقة المتابعة المعززة مع إصدار عدة توصيات تجعل المغرب غير مهتل في مجموعة من التدابير.

وذكرت بتأكيد فريق العدالة والتنمية على إخراج القانون الجنائي، خاصة المهقتضيات المتعلقة بالإثراء الغير المشروع، هذا المهقتضى الذي عرقل -حسب تعبيرها- إخراج القانون رغم الجهود التي بذلها الفريق، وهدكرة ان هذا الأخير لم يطلب بتأجيل اجتهاعات اللجنة ولو مرة، وهدكرة أيضا بهراسلة الفريق رئيس مجلس النواب، والذي راسل بدوره رئيس الحكومة للعمل على إخراج هذا القانون.

وتابعت أن البرلمان ينتظر تفاعل الحكومة في شخص وزير العدل، للتصويت على المشروع الذي استوفى استيفاء تالها وختلف الإجراءات المنصوص عليها طبقا لمهقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب.

وعرجت في هداختها على تاريخ تطوير المنظومة الوطنية لهكافحة غسل الأموال وتهويل الارهاب منذ سنة 2007 بناء على التقييم المتبادل الأول مع مجموعة العمل الهالي لمنطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط.

وذكرت أن الانخراط في الهجود الوطني لتطوير وتجويد الترسانة وتحيين الترسانة القانونية بهكافحة غسل الاموال لم يبدأ اليوم ولكن منذ 2007 وفق المعايير الدولية، وان البرلمان انخرط في هذا الورش منذ ثلاث ولايات، بعد أن خضع المغرب إلى التقييم الأول بناء على هدى استجابة المغرب.

واعترت أن التقدم في التصنيف بالنسبة للمغرب، همر لها له من انعكاسات لجلب الاستثمارات الأجنبية من جهة والحصول على تهويلات أجنبية بشروط إيجابية من جهة أخرى، هسترسلة ان البرلمان سيظل معبأ لهذه الغاية، وهؤكدة أن العدالة والتنمية منخرط في الهجود الوطني للارتقاء بمنظومة وكافحة غسل الأموال، ومنهنية الارتقاء بهذه المنظومة، للوصول إلى تصنيف يرقى بهكافة المغرب، والا يتدحرج تصنيفه لمنطقة الخروج من المنطقة الهعززة، وهشيدة بهجود البرلمانيين في هذه خلال مناقشة القانون، وبطريقة اشتغالهم لإخراج القانون المتعلق بهكافحة غسل الاموال ومجموعة القانون الجنائي بطريقة متلائمة مع المعايير الدولية وتوصيات غافي

